لم يكن هذا من انفكاك الاثر عن المؤثر وتخلف المعلول عن العلة في شي ولم يكن كالضرب
بلا مضروب والكسر بلا مكسور ولهذا يلزم ذلك في التكوين الذي يكون من الاعراض التي لا تبقا
لما قلنا وما الدليل على ان تلك الصفة غير القدرة المتعلقة باحد طرفي الفعل والترك
المقترنة بارادته كيف وقد فسرنا القدرة بانها صفة تؤثر على وفق الارادة انما تؤثر
بالفعل فيجب صدور الاثر عند انضمام الارادة واما بالنظر الى نفسها وعدم اقترانها
بالارادة المرجحة لاحد طرفي الفعل والترك فلا يكون الا جايز التاثير فلهذا لا يلزم وجود
جميع المقدورات وملخصه ان تاثير الصفة المسماة بالتكوين بالنظر الى نفسها
انه كان على سبيل الجواز فلا تتميز عن القدرة وان كان على سبيل الوجوب فلا يكون الواجب
مختارا بل موجبا لا يقال الايجاب بالاختيار لا ينافي الاختيار كما تقرر عندهم لانا نقول
معنى الايجاب بالاختيار انه تعالى اذا اراد خلق شي من مقدوراته كان صدور
ذلك الشي عنه واجبا وحينئذ يرجع الى ان تاثير التكوين بالنظر الى نفسه جايز لا واجب
تتمة اشتهر عن امامنا ابي الحسن الاشعري القول بان التاثير نفس الاثر
وان التكوين نفس المكون وذهب الماتريدية وغيرهم الى ان التاثير غير الاثر وان
التكوين غير المكون لان الفعل يغاير المفعول بالضرورة كمغايرة الضرب للمضروب والاكل
للماكول ولانه لو كان نفس المكون لزم ان يكون المكون مكونا ومخلوقا بنفسه ضرورة
انه مكون بالتكوين الذي هو عينه فيكون قديما مستغنيا عن الصانع وهو محال
وان لا يكون للخالق تعلق بالعالم سوى انه اقدم منه وقادر عليه من غير صنع وتاثير
فيه ضرورة تكونه بنفسه وهذا لا يوجب كونه خالقا والعالم مخلوقا فلا يصح القول
بانه خالق العالم وصانعه هذا خلف وان لا يكون الله تعالى مكونا للاشيا ضرورة انه لا معنى
للمكون الا من قام به التكوين والتكوين اذا كان عين المكون لا يكون قايما بذات الله
تعالى ضرورة امتناع قيام المكون الذي هو عينه بذاته تعالى وان يصح القول بان
خالق سواد هذا الحجر اسود وهذا الحجر خالق للسواد اذ لا معنى للخالق والاسود الا
من قام به الخلق والسواد وهما واحد فمحلهما واحد قال السعد وهذا كله تنبيه على كون
الحكم بتغاير الفعل والمفعول ضروريا لكنه ينبغي للعاقل ان يتامل في امثال هذه المباحث
ولا ينسب الى الراسخين من علماء الاصول ما تكون استحالته بديهية ظاهرة
على من له ادنى تمييز بل يطلب لكلامهم محملا يصلح ان يكون محلا لنزاع العلما وخلاف
العقلا فان من قال ان التكوين عين المكون اراد ان الفاعل اذا فعل شيا فليس ههنا
الا الفاعل والمفعول واما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والايجاد ونحو ذلك فهو امر
اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل الى المفعول ليس امرا محققا مغايرا
للمفعول في الخارج ولم يرد ان مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون لتلزم تلك المحالات
وهذا كما يقال ان الوجود عين الماهية في الخارج بمعنى انه ليس في الخارج للماهية تحقق
ولعارضها

ولعارضها المسمى بالوجود تحقق آخر حتى يجتمعا اجتماع القابل والمقبول كالجسم مع السواد
بل الماهية اذا كانت فانما خرجت من العدم الى الوجود فكونها هو وجودها لكنهما
متغايران في العقل بمعنى ان للعقل ان يلاحظ الماهية دون الوجود وبالعكس فلا يتم
ابطال هذا الراي الا باثبات ان تكون الاشيا وصدورها عن الباري تعالى يتوقف على
اثبات صفة حقيقية قايمة بالذات مغايرة للقدرة والارادة والتحقيق ههنا ان تعلق
القدرة على وفق الارادة بوجود المقدور لوقت وجوده اذا نسب الى القدرة يسمى ايجابا
له واذا نسب الى القادر يسمى الخلق والتكوين ونحو ذلك فحقيقته كون الذات بحيث
تعلقت قدرته بوجود المقدور لوقته ثم يتحقق بحسب خصوصيات المقدورات
خصوصيات الافعال كالترزيق والتصوير والاحيا والاماتة وغير ذلك الى ما لا يكاد يتناهى
واما كون كل من خصوصيات الافعال صفة حقيقية ازلية فمما تفرد به بعض علما
ما ورا النهر وفيه تكثير للقدما جدا وان لم تكن متغايرة والاقرب ما ذهب اليه
المحققون منهم وهو ان مرجع الكل الى التكوين فانه ان تعلق بالحياة يسمى احيا
وبالموت يسمى اماتة وبالصورة تصويرا وبالرزق ترزيقا الى غير ذلك فالكل تكوين
وانما الخصوص بخصوصية التعلقات انتهى وهو كلام بالغ في النهاية في التحقيق
والتدقيق ولله سبحانه المعونة وبيده التوفيق ولما انهى الكلام على ما فصله من القسم
الثالث من القسم الاول شرع في القسم الرابع منه وهي الصفات المعنوية فقال
عاطفا على الوجود باسقاط حرف العطف في جميعها حي اي ومما يجب لله تعالى اتصاف
ذاته بالحياة اذ ذاك علم من الدين بالضرورة وثبت في الكتاب والسنة بحيث لا يمكن
انكاره ولانا نعلم ان الباري حي وسميع وبصير وانعقد اجماع اهل الاديان بل جميع
العقلا على ذلك وقد يستدل على حياته تعالى بانه عالم قادر لما سياتي وكل عالم قادر حي
بالضرورة وعلى السمع والبصر بان كل حي يصح كونه سميعا بصيرا وكل ما يصح للواجب
من الكمالات ثبت له بالفعل لبراته عن ان يكون له ذلك بالقوة والامكان وعلى
الكل بانها صفات كمال قطعا والخلو عن صفة الكمال في حق من يصح اتصافه بها
نقص وهو على الله تعالى محال قال السعد وهذا التقرير لا يحتاج الى اثبات ان الموت
والصمم والعمى اضداد للحياة والسمع والبصر لا اعدام ملكات وان من يصح اتصافه
بصفة لا يخلو عنها وعن ضدها لكن لا بد من بيان ان الحياة في الغايب تقتضي
صحة السمع والبصر وغاية متشبثهم في ذلك على ما ذكره امام الحرمين طريق
السبر والتقسيم بان الجماد لا يتصف بقبول السمع والبصر واذا صار ما يتصف به ان
لم تقم به افات ثم اذا سبرنا صفات الحي لم نجد ما يصح قبوله للسمع والبصر
سوى كونه حيا فلزم القضا بمثل ذلك في حق الباري تعالى واوضح من هذا ما اشار
اليه حجة الاسلام من انه لا خفا ان ذات المتصف بهذه الصفات اكرم ممن لا يتصف بها

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)